رؤية استشرافية لمستقبل الدولة الليبية

بلعيد خليفة محمد اللافي

الملخص:

تناولت هذه الدراسة رؤية استشرافية لمستقبل الدولة الليبية، بعد أحداث ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، وقد تضمنت في طياتها بعض الجوانب المهمة المتعلقة بالأزمة الليبية، وقد تناولت في الجانب الأول منها، السيناريوهات المحتملة التي تواجه ليبيا بعد سقوط نظام حكم معمر القذافي، أما الجانب الثاني فيتعلق بتحديات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، وأخيراً عرض لنماذج المصالحة الوطنية لبعض الشعوب في عالمنا المعاصر.

Abstract:

This study dealt with a forward-looking vision for the future of the Libyan state after the events of the February 17, 2011 revolution. It included some important aspects related to the Libyan crisis. The first part dealt with the possible scenarios facing Libya after the fall of the Muammar Gaddafi regime. The challenges of national reconciliation and transitional justice in Libya after the revolution of February 17, 2011, and finally the presentation of models of national reconciliation of some peoples in our world today.

المقدمة:

يثير التفكير بالمستقبل السياسي لليبيا إشكالات وتحديات لا تتعلق بكون ليبيا ما تزال تعيش حالة حرب تشترك فيها قوى مختلفة الطبيعة والتوجهات، و تلعب فيها القوى الأجنبية دوراً مؤثراً وحاسماً لدرجة واضحة، بل تتعلق أيضا بأن ليبيا اليوم لا تتوفر فيها أية سلطة فاعلة في أي جزء منها، إضافة لعدم توفر خبرة سياسية تساعد في استطلاع مستقبل البلاد من خلال قراءة لمضامين و توجهات القوى الفاعلة وخارطتها السياسية و الاجتماعية.

إن ما حدث في ليبيا منذ ١٧ فبراير وحتى يومنا هذا لم يكن متوقعا مثلما لم يكن متوقعا ما اتخذته من تطورات لاحقة، فبرغم مرور أكثر من أربع سنوات على أحداث ثورة ١٧ فبراير، إلا أن الملاحظ هو انعدام مظاهر وجود الدولة بالمعنى المدني المعروف في الوقت الذي شهدت فيه تدفقا من قوى دولية وخارجية مختلفة تحرص على لعب دور في تشكيل الصورة الحالية، والتحكم في إدارة الصراع وتحديد شكل المجتمع السياسي والدولة القادمة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي.

وفي هذا الاتجاه يمكن القول بأن هناك عدة عوامل أساسية مثيرة للقلق وتنذر بإطالة الأزمة وأمد الصراع في ليبيا وتتمثل في:

١ – أن المجموعات والتنظيمات المتصارعة على السلطة لم تصل بعد إلى مرحلة الإنهاك.

٢ – قيام الأطراف المختلفة والمتصارعة بالإستقواء والاستعانة بأجندات وأطراف خارجية، وهذا العامل يعتبر عامل داعم للعامل الأول.

٣ – سهولة الحصول على الأموال الليبية، وتحت عناوين مختلفة.

٤ – التهديدات الخارجية والتدخلات الاقليمية، والتي أصبح لها أثر سلبي واضح على أطراف الصراع.

٥ – عدم تمكن أي طرف من أطراف الصراع من حسم الصراع، وانعدام الثقة فيما بينها، وهذا يعني أن أي انتقال سياسي أو هدنة لن تدوم طويلا وبالتالي يبقى استمرار حالة الصراع.

إشكالية الدراسة:

ساعدت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا لسنة (٢٠١١م) والتى زادت من حدتها دعم أطراف وجهات حكومية ودولية لأطراف سياسية على حساب الأطراف الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكن طرح عدة تنساؤلات حول السيناريوهات المتوقعة وموضوع المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية في ليبيا:

١- ما هى السيناريوهات المحتملة لما بعد ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) وسقوط نظام

حمكم القانوني؟
٢- ما مدى إمكانية النخب السياسية في ليبيا، وقدرتها على استيعاب وتجاوز خلفاتها وقدراتها على تبنى مشروع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية؟
٣- ما هى العقبات الى تقف دون تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية في ليبيا؟ وما هى الآليات المقترحة التى تقود البلد إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي؟ ومدى إمكانية الاستفادة من التجارب السابقة بخصوص المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية؟

فرضية الدراسة:

١- أدت أحداث ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) في ليبيا إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من شأنه أن يعرض الوحدة الوظنية في ليبيا لعدة سيناريوهات لها انعكاساتها على الأوضاع في ليبيا ودول الجوار.
٢- من شأن قيام مصالحة وطنية حقيقية وثقة متبادلة عبر توافقات وطنية أن تساعد في بناء مؤسسات سياسية وأمنية فاعلة بعيداً عن المناطقية والجهوية التى تقف عائقاً أمام جهود تحقيق المصالحة الوطنية.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عرض السيناريوهات المحتملة في ظل الأوضاع المتأزمة في ليبيا بعد أحداث ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) وكذلك التعرف على مفهوم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والأسباب التى تقف عائقاً دون تحقيق مصالحة وطنية تضم كل مكونات المجتمع الليبي والتحديات المرتبطة بها، ومدى إمكانية تجاوز هذه العقبات والتحديات وكيفية الاستفادة من تجارب الأخرين في موضوع المصاحة الوطنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع مهم يتعلق بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في إطار التحول السياسي من نظام شمولى إلى نظام ديمقراطي يعتمد على المشاركة السياسية والتداول السلمى للسلطة وفق الدستور في الفترة الزمنية والمكانية بالنسبة للفترة الزمنية يمكن تحديدها تاريخياً في الفترة من أوائل سنة (٢٠١١م) وهى بداية انطلاق ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) وحتى سنة (٢٠١٥م) وهي الفترة التى شهدت تداعيات وسراعات مناطقية وجهوية أدت إلى شل الحياة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفشل الدولة في فرض هيمناتها، وانقسامات داخل المجتمع الليبي، أما بالنسبة للبعد المكاني فهي محددة بالرقعة الجغرافية لحدود ليبيا السياسية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على بعض المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية كالمنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليلي للتعرف على جوانب الظاهرة والعلاقة بينهما

ومن هذا المنطلق فقد اشتملت هذه الدراسة على مطلبين هما:

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة في ليبيا لما بعد ثورة ١٧ فبراير، وسقوط نظام حكم القذافي.

المطلب الثاني: ليبيا وتحديات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بعد (٢٠١١م).

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة في ليبيا لما بعد ثورة ١٧ فبراير، وسقوط نظام حكم القذافي.

يطرح العديد من الباحثين و المهتمين بالشأن الليبي عددا من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدولة الليبية بعد ثورة ١٧ - فبراير – (٢٠١١م)، وما ترتب عليها من أحداث هزت وبعمق كيان الدولة الليبية بسبب الصراعات والحروب بين التنظيمات والميليشيات المسلحة، والتي أثرت بشكل كبير على أمن واستقرار ليبيا ودول الجوار، وأظهرت قلقا دوليا كبيرا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تشهده ليبيا منذ حوالي أربع سنوات.

ومن المعلوم أن عملية التحول الديمقراطي تمر بعدة مراحل حسب التصنيفات السائدة وهي:[١]

١ – مرحلة إزالة الديكتاتورية.

٢ – مرحلة الانتقال الديمقراطي.

٣ – مرحلة تثبيت الديمقراطية.

٤ – مرحلة نضوج الديمقراطية.

وبسقوط نظام حكم القذافي الذي حكم ليبيا لأكثر من أربعين سنة تكون ليبيا وفق التصنيف السابق قد اقتربت من المرحلة الأولى، وهي إزالة الديكتاتورية وأجهزتها القمعية التابعة لها، إلا أن الإنتقال إلى المرحلة الثانية وبالنظر لعدم وجود مؤسسات بالمعنى المتعارف عالميا فإن الأمر يحتاج إلى عملية بناء مؤسسات، ودستور، وقوانين، ومنظمات مجتمع مدني، وأحزاب تكون مستقلة عن التيارات الجهوية القبلية، وهي عملية غاية في التعقيد يمكن أن تطول أو تقصر بحسب النضج والوعي السياسي للنخب، والارادة الجماعية للخروج من الفترة الانتقالية، وتغليب الصالح العام على المصلحة الشخصية سواء كانت فردية أو قبلية أو جهوية أو غيرها، كما يتطلب توافق مصالح النخبة السياسية والعسكرية للمضي قدما نحو بناء دولة المؤسسات.

وفي هذا الإطار هناك عدة سيناريوهات قد تؤثر سلباً أو ايجاباً في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وسنحاول من خلال هذا العرض تقديم وإبراز بعض

السيناريوهات المتوقعة كرؤية استشرافية لمستقبل الدولة الليبية وفقا لما يلي:

١- سيناريو الفوضى والحرب الأهلية:

يعد سيناريو الفوضى والحرب الأهلية من بين السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا، وتشير إحصائية في مجلة الأمن الدولي التي تصدر عن جامعة " هارفارد" إلى أنه في حالة نجاح ثورة مسلحة في إسقاط نظام سلطوي يصبح احتمال تدهور الأوضاع متجها نحو حرب أهلية بنسبة ٤٣%، حيث إنه ما يقارب من نصف الحالات التي سقطت فيها أنظمة سلطوية بالسلاح تحول الوضع فيها إلى حرب أهلية بعد نجاحها، وينخفض هذا الاحتمال إلى نسبة ٢٨% إذا كان التغيير عبر مقاومة سلمية.[٢]

كما تشير دراسة أخرى إلى أن إحتمال التحول الديمقراطي بعد اسقاط نظام سلطوي أو ديكتاتوري عبر مقاومة عسكرية مسلحة هي ما نسبته ٣% بينما تزيد هذه النسبة إلى ٥١% إذا كانت المقاومة مدنية سلمية[٣].

ووفقا لتلك الدراسة فإن ليبيا من المتوقع أن تكون ضمن الـ٣%، خصوصا في ظل انتشار المواجهات بين التنظيمات المسلحة المنتشرة في أنحاء البلاد، حيث إنه لن يخلو هذا السيناريو من الثغرات الجهوية والاستقطابات بناءا على الانتماءات القبلية والجهوية والمناطقية، ودخول البلد في حرب أهلية ستكون آثارها مدمرة وستعيق بشكل فعلي أية إمكانية لقيام نظام سياسي مستقر.

٢- سيناريو الحكم العسكري:

من بين السيناريوهات المحتملة ونتيجة انعدام الأمن وعدم الاستقرار الذي طال أمده، قد يسعى عدد من الضباط في القوات المسلحة الليبية الذين انضموا وشاركوا في ثورة ١٧ فبراير، وهم بطيعة الحال ينتمون لعدة قبائل كبيرة لها ثقلها في المجتمع ممن يسعون للمشاركة في الحكم وتقلد مناصب كبيرة في الدولة، وربما الوصول لرأس الهرم ومنهم الفريق "خليفة بالقاسم حفتر" الذي تبنى ما يسمى بعملية "الكرامة" لتحرير ليبيا من التنظيمات الارهابية[٤]، هذا السيناريو لا يحبذه كثير من الليبيين بسبب معاناتهم من حكم العسكر في العقود الماضية، وهو ما يشكل مانعا رئيسيا لتكرار تلك التجربة، كما أن الدول الغربية لها مواقفها المتعلقة برفض عودة الديكتاتورية والحكم العسكري.

٣- سيناريو عدم اليقين:

خلاصة هذا السيناريو هو أن إطالة فترة العملية الانتقالية من شأنه أن تبقي ليبيا بين واقعين: لاهي ديمقراطية، ولا هي ديكتاتورية، وقد ينتج عن هذا السيناريو تفاقم الفساد وضعف مؤسسات الدولة لانعدام الأمن، وتشير دراسة لمركز "كارنيجي" في واشنطن إلى أن من (١٠٠) دولة التي صنفت فيها على أنها في "مرحلة انتقالية" مابين عامي (١٤٧٠ – ٢٠٠٠م) تحول منها "٢٠" إلى ديمقراطيات حرة مثل

(تشيلي، الأرجنتين، بولندا، تايوان) و"٣" منها تراجعت إلى ديكتاتوريات قمعية مثل (أوزبكستان، تركمستان، روسيا البيضاء)، بينما ظلت الأغلبية السياسية في سيناريو "عدم اليقين" بمعنى أنه يوجد بها انتخابات دورية، ودستور، مجتمع مدني مع مشاركة ضعيفة وانتخابات غير نزيهة، وقيود على الحريات.(٥)

وهناك من يرى أن هذا السيناريو محتمل، وتعيشه ليبيا كواقع فعلي، ويرجع سبب ذلك إلى انعدام وجود تاريخ طويل للديمقراطية، وغياب الدستور ومؤسسات قوية ومستقلة.

٤ – سيناريو التقسيم:

من بين السيناريوهات التي تلقي بظلالها على المشهد السياسي الليبي بعد أحداث ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م)، وبالنظر للصراع القائم والمستمر بين الجماعات المسلحة في شرق البلاد وغربها عقب الإطاحة بنظام حكم القذافي، يتطلع البعض إلى محاولة تقسيم البلاد والعودة إلى الحكم الفيدرالي، حيث بدأت دعاوى الانفصال تتكرر على مسامع الليبيين، وأصبح الحديث عن تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم منفصلة في دولة اتحادية موضع تكرار من قوى سياسية ومجتمعية في ليبيا.(٦)

ويرى البعض أن التقسيم نتيجة محتملة للصراع في ليبيا(٧)، غير أن حقيقة الواقع على الأرض ليست سهلة كما يراها ويتوقعها البعض فهي معقدة جدا، فالحدود بين الأقاليم ليست واضحة، والحدود الإدارية تتغير من فترة إلى أخرى، وبالتاي فإن عملية ترسيم الحدود قد تشمل صراعا بين الأقاليم خصوصا تلك الأقاليم الغنية بالنفط أو ذات الأهمية الجيو استراتيجية، إلا أن ضعف المؤسسات السياسية و الإدارية والفراغ السياسي والأمني لمرحلة ما بعد القذافي من شأنها أن تجعل من ليبيا ساحة حرب أهلية تساعد على إنتشار الفوضى(٨)، ومن شأنها أن تعزز من سيناريو التقسيم.

٥– سيناريو العودة للحكم الملكي الدستوري:

في إطار عدم الإستقرار الذي تشهده ليبيا في مختلف المجالات ظهرت أصوات تنادي بالعودة للحكم الملكي الذي كان سائدا قبل الانقلاب العسكري الذي قاده "القذافي" سنة (١٩٦٩م) باعتباره الأصلح لإدارة البلد ولو لفترة انتقالية يتم من خلالها استفتاء الشعب الليبي لإختيار نظام الحكم وفق خياراته ملكيا أو جمهوريا(٩)، وبالمقابل هناك من يرى أن ذلك يمثل عودة للوراء والماضي، وذلك لأنه قمعي وغير ديمقراطي ويتعارض مع تطلعات ثورات الربيع العربي المتطلعة إلى حياة أفضل.

٦– سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية:

رغم ما تمر به ليبيا من صراع وحروب بين الأطراف المختلفة التي شاركت معا في إسقاط النظام السابق بسبب الاختلاف في التوجهات والاستقطاب الأيديولوجي، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية صعبة و تتميز بعدم الاستقرار، إلا إن سيناريو قيام

دولة القانون يظل من بين السيناريوهات المحتملة وفقا للاعتبارات التالية:[١٠]

١– إيجاد مؤسسات سياسية تضم كل الأطياف والقوى السياسية دون إقصاء لأي طرف.

٢- بناء مؤسسة عسكرية واحدة، ونزع السلاح من خارج سلطة الدولة للحيلولة دون تحول السلاح إلى مصدر رزق لحامليه، ودمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني و المؤسسة العسكرية.[١١]

٣- تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية واحترام نتائجها، وبدون نجاح هذه العملية لا يمكن الوصول إلى دولة ديمقراطية.

٤– الإسراع في صياغة الدستور على إعتبار أن صياغة الدستور من أهم المراحل والخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة القانون، وهو المحدد والمنظم للأطر المؤسسية داخل الدولة.[١٢]

المطلب الثاني: ليبيا وتحديات المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية (٢٠١١م)

يطلق مصطلح "المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية" على مجموعة الاجراءات والأولويات التي ينبغي تطبيقها عقب سقوط الأنظمة الشمولية والديكتاتورية، بهدف مواجهة إرث انتهاكات حقوق الانسان قبل وأثناء التغيير، والحاجة إلى تطبيق " العدالة الانتقالية " تزداد عندما يتم التغيير بقوة السلاح وعبر المواجهات المسلحة.

إن الهدف الاستراتيجي لنهج المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية يتلخص في الانتقال إلى مجتمع تسود فيه العدالة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان، وتتوفر فيه ضمانات تحول دون تكرار تلك الانتهاكات أو غيرها، بمعنى التحول نحو الديمقراطية عبر بناء دولة مدنية دستورية.

ولكي يتحقق ذلك ينبغي توفر خطة متكاملة ومحددة بفترات زمنية واضحة بهدف ضمان زوال الأسباب التي أدت إليها.

إن تطبيق إجراءات "المصالحة الوطنية والعدالة الأنتقالية" قد يستغرق أشهرا أو سنوات، كما حدث في تجارب سابقة مثل تجربة العدالة الانتقالية في "جنوب أفريقيا" بعد انتهاء التمييز العنصري، حيث استغرقت عدة سنوات، إضافة إلى العديد من التجارب التي حققت درجات متفاوتة من النجاح مثل "تشيلي" حتى سنة (١٩٩٠م)، والأرجنتين في (١٩٨٣م)، وبولندا في (١٩٩٩م)، وسيراليون في (١٩٩٩م).

وفي ليبيا وبعد ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) لا شك أن تحقيق العدالة بين الناس في المرحلة الانتقالية هو من أهم الضرورات لإعادة تأسيس الدولة على أسس شرعية، ودستورية، وقانونية، وآليات ديمقراطية، ورغم أن إجراءات "العدالة الانتقالية" تتضمن قضايا حساسة ومؤلمة لكل الأطراف، إلا أنها بدون شك في غاية الأهمية، بل لها ضرورة قصوى لكي يتحقق النجاح في عملية التحول من اللاشرعية إلى الشرعية،

ومن الاستبداد إلى الحرية، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

إن المواجهات المسلحة بين الثوار وكتائب القذافي أدت إلى آلآف القتلى والجرحى والمفقودين والنازحين، كما أدت إلى أضرار نفسية، ومادية، وكوارث صحية، وبيئية غير مسبوقة في ليبيا، وفي غياب أي منهجية للتعامل مع هذا الكم الهائل من الجرائم والضحايا من (الطرفين) فإنه في حالة تجاهل مسألة "العدالة الانتقالية"، من المتوقع أن تشهد ردة فعل كبيرة من الانتقام الفردي والجماعي، والتي ستؤدي إلى المزيد من الانتهاكات بين الطرفين، لذلك فإن من الضروري إعداد خطة متكاملة تبنى على محورين أساسيين هما (العدالة الانتقالية) و(المصالحة الوطنية).

وعليه فإننا في هذا المبحث نسعى للتعرف على الأسباب الحقيقية، والعوائق التي تقف دون تحقيق مصالحة وطنية وبين مكونات المجتمع الليبي كافة، وكذلك التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية، ومدى قدرة البلد على تجاوز هذه العقبات والتحديات، وكيفية الاستفادة من التجارب الدولية السابقة.

١ـ المصالحة الوطنية من حيث المفهوم والإشكالية:

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها "عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الاجراءات"[١٣]، ويعرفها "المصطفى الصويلح" بأنها: مشروع مجتمعي طويل الأمد يعني إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات الاطار الحضاري للمجتمع حول خطة شمولية ومتكاملة تسترشد بالمبادئ الأساسية المستخلصة من تجارب فض النزاعات السابقة[١٤]، وهي أيضاً "صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى برنامج متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزمته، ووضعه على الطريق الصحيح"، أما المصالحة بالمعنى الشامل فهي "توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، وتصحيح ما يترتب عليها من أخطاء وانتهاكات وجرائم.[١٥]

ومن خلال تعدد التعريفات السابقة يتضح لنا أن مفهوم المصالحة يتضمن ثلاثة عناصر هي:

١ – الخلاف: فالخلاف بين الناس أمر طبيعي، ولا يمكن إنكاره وهو يحدث بين جميع فئات المجتمع، بل حتى داخل نطاق الأسرة والعائلة والقبيلة والمنطقة والمدينة، فالاختلاف الفكري والعقدي هما حالة عادية وايجابية بشرط الا يتحول إلى أزمة يتولد عنها عنف وعنف مضاد.

٢ – الصلح: هو العنصر الثاني للمصالحة، فالخلاف مهما طال لا بد له من نهاية،

وهو مصالحة كل الأطراف، وفيه حفاظ على موارد وطاقات الدولة.
٣ – العفو: وهو العنصر الثالث للمصالحة، وهو نوعان: عفو تصدره الدولة تجاه الأطراف السياسية والمعارضين لها، وعفو شخصي من طرف أهل الضحايا في سبيل الحفاظ على الوطن من التمزق والدمار، واست شهادا بقول الله تعالى: (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)(١٦)
وكذلك قوله تعالى: (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(١٧).

هناك من يرى أن هناك ثمة تجاهلا لمتغيرات الواقع، إذ لا يمكن الحديث عن مصالحة وطنية، وهناك تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم التي تنخر حسم المجتمع، وفي وحدة صفه ثوابته الوطنية، وتجاوز مثل هذه التحديات يتطلب الإستماع إلى صوت المطالب المشروعة كنوع من جبر الضرر داخل المجتمع.(١٨)

إن من شأن المصالحة الوطنية الحقيقية والعميقة أن تكون هناك توافقات وطنية حقيقية، وأن تكون هناك توافقات وطنية على بناء مؤسسات سياسية وأمنية فاعلة، تتغير فيها الأبعاد المناطقية والجهوية التي تقف عائقا أمام أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية.

٢ـ العدالة الانتقالية في ليبيا من حيث المفهوم والإشكالية:

أـ مشكلة العدالة الانتقالية في ليبيا:

من خلال التجربة الليبية بعد ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) بخصوص التركيز على مفهوم المصالحة الوطنية دون تحديد شروط وآليات تطبيقها مع ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية، أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والإنتقال السلس للديمقراطية، وقد تجلى ذلك في الانقسامات والمحاصاصات، والتوافقات، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة، وضعف ثقافة التسامح والاعتذار مما عزز من الانقسامات الاجتماعية، وخلق معوقات للتعايش تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية، في حين أن البلد يحتاج دفعا لتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح التي تعني القبول بالتعددية والاحترام المتبادل والتنوع الثقافي، ولهذا فإن التسامح يفترض المعرفة بالآخر والانفتاح عليه والاتصال به والحرية في التعامل والتعايش معه.(١٩)

إن الليبيين مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى التدبر في كل ما له صلة بالمصالحة والوحدة الوطنية، خصوصا في الوضع الذي تعيشه ليبيا هذه الأيام من انقسامات، وهنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة، وأخرى مهزومة، مما تسبب في حدوث شرخ اجتماعي.(٢٠)

ب- مفهوم العدالة الانتقالية:

يشير مفهوم العدالة الانتقالية إلى مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية

التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان التحقيق، وبرامج جبر الضرر، وبرامج إصلاح المؤسسات.

وهناك من يعرف مفهوم العدالة الانتقالية بأنها "مجموعة من الأساليب والوسائل التي يتم استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان خلال حقبة سياسية معينة سواء كان ذلك بالطرق القانونية أو غيرها، والتي تساعد في النهاية على التأسيس لمرحلة سياسية جديدة يسود فيها القانون والاستقرار السياسي[٢١]، وينطبق التعريف السابق على دول الربيع العربي وبالتحديد تونس ومصر وليبيا واليمن.

ولتحقيق العدالة الانتقالية يمكن القول بوجود عدة عناصر أساسية يمكن أن تقودنا لبناء استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية من أهمها:

١ – لجان التحقيق: الهدف الأساسي من هذه اللجان هو الكشف عن الحقيقة في الانتهاكات والجرائم السابقة، وكما تعمل هذه اللجان على التوثيق التاريخي لمرحلة معينة حتى لا يتم تزويرها و العبث بها.

٢ – المحاكمات: رغم أن مبادئ العفو والتسامح ضرورية في أي مجتمع عانى ويلات الحروب والقمع والاضطهاد، فإن ذلك لا ينفي ضرورة إجراء محاكمات عادلة ضمن إطار القانون.

٣ – التعويض: يقصد به أن السلطات الجديدة عليها أن تعمل على تعويض المتضررين من الفترات السابقة معنويا وماديا، سواء الأشخاص الذين قضوا فترات طويلة في السجن، أو فقدوا منازلهم أو رواتبهم، وغيرها من التعويضات، أو التعويض المعنوي من خلال إعادة التأهيل النفسي، والاعتذار الشفهي والمكتوب.

وأخيراً يمكن القول أن العدالة الانتقالية عملية طويلة وشاقة ومتعددة الأوجه، وعلى ضحايا الانتهاكات عدم اليأس من تحقيق العدالة، وعدم تسييس العدالة الانتقالية، ويجب الاستبعاد عن الانتقام والالتزام بمحاسبة الجاني فقط وفي إطار القانون[٢٢]، إن تسييس العدالة الانتقالية في ليبيا مثلا واخضاعها لدوافع الانتقام سيؤدي بالضرورة الى استبعاد بعض القبائل، هو إجراء غير سليم، من هنا يأتي دور لجان الحقيقة للكشف عن الحقائق، وما يترتب عليها من حساب أو عفو على أساس فردي وليس جماعي، إن الأمر يقتضي حكمة متناهية وصبرا، كذلك يقتضي قدرة على التمييز بين المجرم والمتهم والبرئ، وهو ما لم يتحقق حتى يمكن للمصالحة الوطنية أن تثبت نجاحا في مناطق وساحات متسعة، وحتى يمكن لنظام العدالة الانتقالية أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات.[٢٣]

٣- التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا وسبل الخروج منها:

أ- التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في ليبيا (٢٠١١م):

- **التحديات السياسية والأمنية:**

إن المتتبع للمشهد الليبي بعد سقوط نظام القذافي وبعد ثورة ١٧ فبراير (٢٠١١م) يلاحظ أن ليبيا تميزت بحالة من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والجهوية والقبلية والأيديولوجية، وهو ما ينذر بدخول البلاد في المجهول والانزلاق نحو مخاطر الفوضى، إضافة إلى التدهور السياسي وفقدان الأمن وإنتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات وانتشار الفساد وضعف المؤسسات خصوصا الأمنية والعسكرية.

ومن المشكلات التي واجهت المصالحة الوطنية في ليبيا صدور قرار بقانون "العزل السياسي"* الذي تم إقراره تحت تهديد السلاح من قبل بعض الميليشيات المسلحة، وهو ما سيؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي وسيهدد وحدته، حيث ظهرت تداعيات هذا القانون في عدد من الأزمات الأخيرة.[٢٤]

- **تحدي العامل الخارجي:**

مما لاشك فيه أن ترافق العوامل الداخلية، وبصفة خاصة الاعتبارات القبلية والمناطقية، مع العوامل الخارجية من شأنه أن تؤدي إلى تصاعد أعمال العنف، وتفاقم الأزمة السياسية والمتمثلة في تقديم الدعم من القوى الخارجية لطرف دون آخر في الصراع القائم بين القوى السياسية الليبية، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات التي شهدتها ليبيا وفي مناطق مختلفة.

- **تحديات مرتبطة بتطبيق العدالة الانتقالية:**

في إطار مفهوم العدالة الانتقالية تبرز مجموعة من التحديات التي يتوقف عليها نجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية، ومنها قضية المساءلة والعدالة، والولاءات، وإشكالية المواطنة، وقضية العنف والارهاب، وانتشار السلاح، والميليشيات غير النظامية إلى سلطة الدولة، وصراع النخب الحاكمة والأحزاب، والتدخلات الإقليمية والدولية.[٢٥]

كما يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا فهما للنطاق الواسع من الانتهاكات الممنهجة على مدى اثنين وأربعين سنة، وما تبعها من أعمال قمع واضطهاد سياسي من خلال تجريم الاختلاف في الرأي والمعارضة والاعدامات والاختفاءات القسرية والتعذيب وتأجيج الإنقسامات العرفية والقبلية، إضافة إلى جرائم الماضي هناك جرائم ارتكبت خلال فترة الثورة بسبب تورط أفراد من كتائب الثورة بتعذيب المحتجزين، والهجمات الانتقامية ضد جماعات تعتبر مؤيدة للنظام السابق، وهذه مسائل زادت من تعقيدات المصالحة التي ينبغي للعدالة الانتقالية مواجهتها.

ب- سبل الخروج من الأزمة وتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا:

في ظل الأوضاع غير المستقرة في المشهد السياسي الليبي هناك العديد من التساؤلات التي تطرح نفسها وتحتاج الإجابة عنها وهي:

هل من الممكن بناء دولة ليبية مستقرة تعتمد على المصالحة الوطنية؟، وما هو الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمة؟ وهل يمكن التخلص من الأجندات ونفوذ الأطراف الاقليمية والدولية التي تساعد على دعم الصراع وانتقال الفوضى والحروب الأهلية؟ للإجابة عن تلك التساؤلات تبرز الحاجة إلى ضرورة التفكير في إيجاد آليات واضحة باتجاه ارساء المصالحة الوطنية، والاعتماد على الحوار الوطني وفقا لآليات سلمية بدلا من منهجية المواجهة العنيفة، إن هذا الهدف يحتاج إلى توافق وطني مشترك يقرب وجهات النظر، ويقلص الفجوات بين المتخاصمين نحو صياغة مشروع مشترك ينهي عوائق الماضي، ويصحح ما ينتج عنه من أخطاء من كل الأطراف، مع الاستعانة بتجارب العالم في فض النزاعات سلميا وفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده الآمرة.(٢٦)

ومن هذا المنطلق فإن الحوار يعتبر وسيلة لتحقيق المصالحة من خلال القبول والاعتراف بالآخر ونبذ العنف، فالسبيل الفعلي لذلك لا يتم عبر المواجهة بالسلاح من خلال السعي للمصالحة وما يتمخض عنها من إرادة مشتركة لوقف العنف بكل أشكاله، وتشخيص المعوقات التي تقف بوجه المصالحة الوطنية، والتسوية السلمية للمشكلات المختلفة.(٢٧)

لذلك فإن المصالحة الوطنية تعتبر ضرورة دينية وإنسانية، وحضارية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ونفسية من أجل تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب، وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية، وإشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكونات المجتمع المختلفة، ومعالجة الآثار التي تركها النظام السابق.

كذلك فإن من شأن المصالحة أن تمهد لخبرة العدل في إحقاق الحقوق، والقصد في مراعاة المشاعر والعفو والتسامح، لفتح شموس الآمال وصروح البناء التي ستتحول إلى مناهج للتعليم وموجهات للفكر، ومحددات للثقافة، وإطار لبناء دستور الدولة التي لا تقوم على الإقصاء والانتقام.(٢٨)

وفي هذا الاطار يمكن التأكيد على بعض النقاط التي تساهم في تفعيل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقا لما يلي:(٢٩)

١ – العمل على الارتقاء بمشروع المصالحة الوطنية، ونقل خطوات وقرارات المؤسسات الشرعية إلى حيز التطبيق.

٢ – دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية، وتطبيق مبادئ انصاف الضحايا وجبر الأضرار.

٣ – الاسراع في إكمال عملية صياغة الدستور، والتي تساهم في تفعيل مجموعة من

الإجراءات لا سيما بناء الجيش ومؤسسات الأمن والشرطة، ونزع سلاح الميليشيات الواقعة خارج إطار السلطة الشرعية للدولة، وعدم توظيف قانون العزل السياسي باتجاه الانتقام والثأر.

٤ – الاعتماد على الخطاب الإعلامي والسياسي القائم على العقلانية، والتسامح، وعدم تأجيج المشاعر والكراهية.

٥ – التأكيد على توفر الارادة السياسية لدى الأطراف بعيدا عن الإملاءات الخارجية، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد.

٦ – العمل على إعادة وبناء وتفعيل مؤسسات الجيش والشرطة باعتباره الداعم الاساسي للوحدة الوطنية، وهو التحدي الرئيسي الذي لا يزال يشكل خطرا على ليبيا، وهو الضمان الوحيد لنجاح بناء دولة المؤسسات و إرساء قواعد النظام الديمقراطي.

وأخيراً: من خلال استعراض الصعوبات التي تواجه عملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وتقف عائقا نحو بناء الدولة المدنية، و التي ترجع لعدة أسباب منها ما يتعلق بطبيعة النظام السابق، ونهجه في إدارة البلاد وتبعات تلك التركة، ومنها ما يتعلق بثورة ١٧ فبراير لعدم وعيها باستحقاقات المرحلة، والتحديات الداخلية والخارجية، وهو ما جعل البلاد تتخبط في دائرة العنف والعنف المضاد بعيدا عن مطالب المرحلة الراهنة، ومما زاد الأمر سوءا هو تعرض ليبيا لتأثيرات ضغط العامل الخارجي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الليبي.

وإلى وقتنا هذا لا يلوح في الأفق ما يشير إلى أن النخب السياسية الموجودة في الواجهة السياسية المنقسمة في ليبيا تعكس ما يمكن تسميته بالتوجه العام المجتمعي، بل تعبر عن توجهات مختلفة تتنافس من أجل المركز والنفوذ، وتعبر عن مصالح فئوية متنوعة، وتغلب عليها روح الحصول على المكاسب غالبا ما ترسخ القبلية والجهوية والمناطقية والشخصنة، وهو ما يؤدي إلى الانقسام ويعثر قيام مصالحة حقيقية.

لقد تأثرت الأزمة الليبية خلال ثورة ١٧ فبراير بعدة عوامل كان أبرزها:[٣٠]

١- غياب مؤسسات حكومية فاعلة طيلة العقود السابقة للنظام السابق.

٢- افتقاد البلاد لجيش نظامي وطني حديث خارج عن الولاءات المناطقية والقبلية والجهوية.

٣- التدخل الخارجي من قبل حلف الناتو، وباسم الأمم المتحدة زاد من تفاقم الوضع، وتم استغلاله من قبل الجماعات الإرهابية، وحركات التطرف الإسلامي بسبب الفراغ الأمني والسياسي.

إن الفهم الدقيق للأزمة الليبية شرط أساسي لرسم الحلول المستقبلية، وبالتالي فالليبيون أمام خيارين: إما إستمرار المواجهات العسكرية والتي قد تتحول إلى حرب أهلية شاملة مع تمدد الجماعات الإرهابية، أو التأسيس للعدالة الإنتقالية وتحقيق

المصالحة الوطنية، وفي هذا السياق أدرجت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مجموعة من التوصيات في تقريرها الصادر عام (٢٠١٢م) نص على ما يلي:

"ينبغي للعدالة الانتقالية أن تشمل ليس العدالة الجنائية فقط، وإنما كذلك على تقصي الحقائق وجبر الضرر والإصلاحات بهدف ضمان ألا تكرر مثل تلك الانتهاكات، وكنقطة بداية في هذا الاتجاه ينبغي على السلطات الليبية النظر في وضع منهج فاعل لتقصي الحقائق يضمن شريحة واسعة من المجتمع الليبي، خصوصاً ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر".

إن السير في خطوات جديدة لتحقيق المصالحة من شأنها أن توحد الجهود للقضاء على الإرهاب، ومساوئ التدخل الخارجي، وزرع الثقة لبناء الوطن على أسس وقواعد سليمة، وهو ما يعد بمثابة القفزة الإيجابية ليس لليبيا فحسب ولكن أيضا لدول الجوار.

٤- نماذج وتجارب الشعوب في المصالحة الوطنية:

إن تجارب الشعوب في المصالحة الوطنية في أنحاء مختلفة من العالم هي تجارب واقعية يمكن الاستفادة منها وأخذ العبر والدروس، وهناك العديد من هذه الحالات والتجارب في (الجزائر، وجنوب أفريقيا، ايرلندا الشمالية، ولبنان، والمغرب وغيرها من الدول).

وفي هذا الإطار يمكن عرض بعض هذه النماذج الناجحة:

١- التجربة الجزائرية:

تم تطبيق نموذج التجربة الجزائرية من خلال "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" وهو الميثاق الذى قدمه الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقه، محاولاً من خلاله أنهاء الحرب العشرية السوداء في دولة الجزائر (الحرب الأهلية) والتي اندلعت بعد أن أوقفت السلطات العسكرية الجزائرية أول انتخابات ديمقراطية في أوائل تسعينيات القرن الماضى للحيلولة دون فوز الإسلاميين في الانتخابات، ويقدر عدد الضحايا الذين خلفهم هذه الحرب بنحو (٢٠٠.٠٠٠) بين قتيل ومفقود وقد حصل "ميثاق السلم والمصالحة" على موافقة (٩٧%) من الشعب الجزائري ثم من خلاله منح عضو عام في (٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥م) وتم تنفيذه فعلياً بوصفه قانوناً في (٢٨ فبراير ٢٠٠٦م).[٣١]

٢- التجربة الرواندية للمصالحة الوطنية:

تقع رواندا في وسط شرق أفريقيا، وقد تحصلت على استقلالها سنة (١٩٦٢) وشهدت حرباً بين قبائل "الهوتو" و"التوتسي" عندما اشتعلت الحرب الأهلية في أبريل سنة (١٩٩٤م) على أثر سقوط طائرة الرئيس الرواندي، ترتب على أثرها شائعات بأن لقبائل "التوتسي" يداً في ذلك الحادث.

وقد نتج من هذه الحرب أكثر من (٨٠٠) ألف قتيل إضافة إلى تعرض مئات

الآلاف من النساء إلى الاغتصاب، وبنية تحتية مدمرة تماماً، وعانى الكثير ممن نجوا من أزمات نفسية بسبب حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التى شنتها قبائل "الهوتو" البالغة نسبتها (٨٠%) من عدد السكان ضد قبائل "التوتسي" البالغة نسبتهم (٢٠%) وقد انتهت تلك الحرب في يونيو سنة (١٩٩٤م).

ورغم تلك المآسي التى عاشتها هذه الدولة الفقيرة، إلا أنها أعطت للعالم درساً مفيداً في إمكانية تحقيق المصالحة الوطنية، حيث انفقت الأطراف المتناحرة على وقف نزيف الدم والحرب، والنظر لمستقبل أفضل بين حكومات الشعب الرواندي يسوده الأمن والأمان والتسامح، وكانت نتائج تلك المصالحة التى رفعت شعار "التآخي" أن يعفو الكل على الكل، وأن يحاسب المجرمون على أفعالهم عما ارتكبوه من جرائم.

ومن خلال نبذ الروانديين للطائفية والقبلية والعرقية والركون للإنسانية والعيش المشترك استطاعوا تحقيق المصالحة إلى درجة أن الدستور الرواندي نص على معاقبة كل من يذكر أنه ينتمي عرقياً إلى قبائل "الهوتو" و"التوتسي" بالحبس. وهو ما لم نجده في كثير من بلادنا العربية مثل ليبيا والعراق ولبنان وغيرها والتى نكرس المحاصصة والطائفية والقبلية في حكم البلاد.[٣٢]

٣- تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة الوطنية:

تعتبر تجربة جنوب أفريقيا من التجارب الرائعة وغير المسبوقة، إذ لم يتصور أن يقبل السود، وهم الأغلبية الساحقة بالصفح والعفو عن البيض وهم الأقلية الحاكمة المستعمرة، ومع ذلك عفواً واصفحوا عن البيض في سبيل بناء مستقبل أكثر آمناً واستقراراً وتصالحاً.[٣٣]

فبعد سقوط نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وتول المناضل "نيلسون منيلا" إدارة البلاد لم يبادر إلى اصدار عفو عن المجرمين والمتورطين في جرائم مختلفة، ولم يتجرأ على التنازل عن حقوق الآخرين، ومن هنا جاءت فكرة مصالحة الشعب الجنوب الأفريقي والتى تعتبر نموذجاً فريداً يهتدى به في تجاوز الماضى والتصالح، وإعادة بناء المجتمع على أسس من المساواة والعدالة.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة المصالحة، وشكلت "لجنة الحقيقة والمصالحة" وقد كان هدفها تحقيق وحدة وطنية لبلد انقسم على نفسه نتيجة لفترة طويلة من الحكم العنصري، والتي نتج عنها أعمال عنف وتصفيات على أساس عرقي.

وفي العام (١٩٩٥) قدم حوالى (٨٠٠٠) شخص في جنوب أفريقيا اعترافات حول الجرائم التى ارتكبوها في ظل نظام الفصل العنصري، واعترفوا بها أمام "لجنة الحقيقة والمصالحة" مقابل حصولهم على العفو العام من أجل تفكيك جماعي لأرث نظام الفصل العنصري اشترك فيه السود والبيض لوضع حد لصراع استمر لمدة (٤٣) سنة.

وقد شارك المناضل الأفريقي "نيلسون منديلا" في عمليات مصالحة لعدد من الدول الأفريقية مثل (روندي – وزيمبابوي – وجمهورية الكونغو الديمقراطية) ساعياً لتصدير تجربة بلاده لتلك الدول في المصالحة.(٣٤)

الخلاصة:

تضمنت هذه الدراسة رؤية استشرافية للدولة الليبية من خلال مبحثين، تضمن الأول مبحثا حول السيناريوهات المحتملة، والتوقعات لما ستؤول إليه الأوضاع في ليبيا وفقا للمعطيات والمشهد السياسي الليبي، والذي تضمن العديد من الاحتمالات من بينها سيناريو الفوضى والحرب الأهلية، وسيناريو الحكم العسكري، وسيناريو عدم اليقين، وسيناريو العودة إلى الدستورية الملكية، وأخيرا سيناريو التقسيم في حالة عدم توافق الأطراف المتنازعة، وأخيرا سيناريو قيام دولة القانون.

لذا فإن المستقبل يبدو مفتوحا على سيناريوهات متعددة، ومتناقضة سيحكم تحقيق أي منها سلوك القوى السياسية الليبية واختياراتهم خلال المرحلة المقبلة.

في حين تناول البحث في المبحث الثاني عرضا لمفهوم العدالة الانتقالية، والتعرف على الأسباب الحقيقية والعوائق التى تقف حائلا دون تحقيق مصالحة وطنية بين مكونات المجتمع الليبي، والتحديات المرتبطة بها في إطار عملية التحول من النظم الشمولية والتسلطية إلى نظام ديمقراطي حر، حيث يتوقف ذلك على مدى استقرار الأطراف المتنازعة، ومدى تقديمها لتنازلات من أجل تحقيق هذا الهدف السامي.

مع الأخذ في الاعتبار أن كل الاحتمالات واردة في ظل الخلافات القائمة ما لم يتفق الليبيون على الخروج من هذه الأزمة قبل فوات الأوان، لأن إطالة الأزمة تساعد في زيادة تعقيداتها، ويجعل من ليبيا عرضة للتشظي، وجعلها نموذجا للدول الفاشلة، وربما انتهائها كدولة معروفة باسم ليبيا.

المراجع:

(١) د. عمر عاشور، الدولة الفاشلة في ليبيا، **ملحق السياسة الدولية**، عدد١٨٥،يوليو ٢٠١١م، ص٢١.

(2)Stephan, Maria and Erica Chenoweth, **International security**, vol.33, NO.1 (summer 2008): 44,7

(3)Stephan, Maria and Erica Chenoweth, w**hy civil resistance works. The strategic logic of Nonviolent Resistance** (Forthcoming).

(4)As hour, Omar. Post Jihadism: Libya and the Global Transformations of Armed Islamist Movements. **Terrorism and political violence**. vol, 23, NO.3 (July 2011): p 377 – 397.

(5)Carothers, Thomas, The End of the Transition paradigm. **Journal of Democracy**. Rol. 13. NO. 1 (January 2002): 5 – 21.

(٦) أحمد السلماني، خريف الثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٤١.

(٧)Bland, Archie, " **Partition: Dividing Libya** " The Independent.23 march 2011.

(٨) صالح الختلان، بعد القذافي الطريق مزال طويلا، **مجلة العرب الدولية**، العدد ١٥٧١، ابريل ٢٠١٢م، ص٣١.

(٩) الأمير السنوسي يطالب بملكية دستورية و يعلن استعداده للمساهمة في انتقال ليبيا للديمقراطية، الشروق اونلاين ٢٠١١/٤/٢٠م.

(١٠) زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سبق ذكره**، ص١٥٠-١٥١.

(١١) وليد السكران، **دولة الديمقراطية أم دولة العسكر** متاح على الرابط:

http://www.libya-alyoum.com/news/index,php?id=:218textid=8532

(١٢) زردومي علاء الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥١.

(١٣) محمد عز العرب محمد، **العدالة الانتقالية، وآليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة (١٤ / يوليو / ٢٠١٢م) متاح على الرابط:

http://www.rcssmideast.org/Article/89

(١٤) المصطفى الصويلح، **مفهوم المصالحة**، متاح على الرابط:

www.achr.eu/art70.htm.

(١٥) محمد محمد نادر العمري، **مفهوم المصالحة الوطنية**، صحيفة تيشرين. ٧ / ١٠ / ٢٠١٣م متاح على الرابط: www.tishraen.news. syl tichreen/299582

(١٦) سورة الشورى الآية ٤٠.

(١٧) سورة النور الآية ٢٢.

(١٨) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٣١ – ٢٠١٥م – ص١٠٠.

(١٩) عبد الحميد شعبان، **التسامح في الفكر العربي الاسلامي: الثقافة والدولة**، تقديم جورج خضر، ط٢ (أربيل، دار فاراس، ٢٠١١م) ص٥٥.

(٢٠) يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٠٨.

(٢١) ابراهيم فريحات، **العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي**، متاح على الرابط:
www.aljazeera.net/Knowlegeat/opinion.

(٢٢) إبراهيم فريحات، مرجع سبق ذكره.

(٢٣) علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وانسانية (القاهرة، دار بن خلدون، ٢٠١٢م) ص٥ ص٢٣.

(*) تتضمن فكرة العزل السياسي إقصاء كل من عمل مع نظام القذافي حتى اولئك الذين انشقوا عنه و شاركوا في الثورة ضده أو في دعمها. وهو أشبه بالصيغة العراقية المتعلقة بإجتثات و تصفية حزب البعث في العراق وخلف مشاكل تعاني منها العراق إلى يومنا هذا.

(٢٤) زهير حامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية، التحديات والمآلات، سياسات عربية والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٧ (أذار / مارس / ٢٠١٤م) ص٩١.

(٢٥) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص١٠٦.

(٢٦) محمد عبد الحفيظ الشيخ، اشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١م، دراسات شرق أوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان) العدد ٦٨ (٢.١٤) ص٥٣.

(٢٧) علي محمد الصلابي، العدالة و المصالحة الوطنية ضرورة دينية و إنسانية، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٢٨) يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٩-٢١٠.

(٢٩) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص١١١-١١٢

(٣٠) **مركز المصبار للدراسات و البحوث**، متاح على الرابط: www.almesbar.net

(٣١) ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ويكيبديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط:
htpp://www.ar.m.wikipedia.org.

(٣٢) سليم محسن نجم العبودة، روندا نموذج المصالحة الوطنية، متاح على الرابط:
http://www.anewar.org.

(٣٣) عبد السلام جمعه زامود، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، دار الزهراء للنشر، (عمان – الأردن)، ٢٠١٢، ص١٥.

(٣٤) المصالحة في جنوب أفريقيا، متاح على الرابط:
http://www.mohect.com29/4/2014.